

73- التعليق على القواعد والأصول الجامعة 52 جمادى الأولى

3441هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اللهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين. امين طبعاً الشيخ العلامة السعدي رحمه الله تعالى - 00:00:00

القواعد والفرق الجامعة للقسم الثاني قال رحمه الله ومن الفروق بين المفتى والقاضى ان القاضى يبين الاحكام الشرعية ويلزم بها. والمفتى يبين فقط والمفتى يفتى في المسائل المتنازع فيها وفي غيرها - 00:00:19 ل نفسه ولغيره باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى الله واصحابه ومن اهتدى بهداه قال رحمه الله ومن الفروق بين المفتى والقاضى المفتى - 00:00:37

والمحبر عن حكم شرعى الإفتاء والاخبار عن حكم شرعى والقاضى عم القضاء فهو تبیین الحكم والالزام به وفصل الخصومات القاضى عمله يكون فيه ثلاثة امور. اولاً تبیین الحكم الشرعى في بين الحكم في القضية - 00:00:53 وثانياً والالزام به يعني انه يلزم الثالث فصل الخصومات والحكومات وبهذا يفرق بينه وبين المفتى المفتى والقاضى يشتراكان في بيان الحكم الشرعى فكلاهما يبين الحكم الشرعى ولكن يفترقان في امرین - 00:01:23 يفترقان في امور الامر الاول ان القاضى يلزم بالحكم واما المفتى فلا يلزم القاضى اذا حكم فانه يلزم الخصم به لكن المفتى اذا افتى بفتوى قال هذا واجب لا يلزمك ان عملت به - 00:01:49

لك وان لم تعمل فعليك الفرق الثاني ان القاضى يفصل في الخصومات والنزاعات واما المفتى الفرق الثالث جواز الفتيا للغائب واما القضاء على الغائب فلا يجوز الامر الرابع من الفروق - 00:02:10 ان القاضى لا يقضى نفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له لانه محل للتهمة واما المفتى فيفتى لنفسه ولذلك يعمل بما عنده من علم ويفتى لمن لا تقبل شهادته له - 00:02:38

خامساً ان القاضى لا يقضى بعلمه لا يجوز ان يقضى بعلمه لقول النبي صلى الله عليه وسلم انما اقضى بنحو ما اسمع ولم يقل بنحو ما اعلم اما المفتى فمن المعلوم انه يفتى بعلمه - 00:03:02

هذه بعض الفروق نعم ايضاً من الفروق وهو السادس ان حكم القاضى يرفع الخلاف واما فتوى المفتى فلا ترفعوا الخلاف نظر في كلام المؤلف رحمه الله يقول من الفروق بين بين المفتى والقاضى ان القاضى يبين الاحكام الشرعية - 00:03:22 وهذا يشتراكان فيه ويلزم بها وهذا مما يفترقان فيه قال والمفتى يبين فقط والمفتى يفتى في المسائل المتنازع فيها وفي غيرها ولنفسه ولغيره قال والقاضى لا يقضى الا لفصل النزاع - 00:03:45

ولا يقضى نفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له للتهمة والقاضى لا يقضى بعلمه القاضى لا يجوز القضاء لا يجوز ان يقضى بعلمه واستثنى الفقهاء رحمهم الله استثنوا من عدم جواز قضاء القاضى بعلمه ثلاث مسائل - 00:04:06 المسألة الاولى ما علمه في مجلس الحكم والمسألة الثانية في عدالة الشهود وجرحهم والمسألة الثالثة اذا كان الامر شاع وفاض بين الناس اذا شاع وانتشر فلا حرج هذه ثلاث مسائل - 00:04:30 يجوز فيها للقاضى ان يقضى بعلمه اما المسألة الاولى وهي ما علمه في مجلس الحكم ولو ان احد الخصميين اقر يعني او تلفظ بكلام

عرف منه القاضي الحق في القضية يعني انطقه الله - 00:04:56

لا يجوز ان يحكم في هذه الحالة الثاني عدالة الشهود وجرحهم وفسقهم لأن هذا ليس حكما في علمه وإنما هو يتعلق بسبب الحكم هذا لأن يعود إلى الحكم بذاته. وإنما يعود إلى سبب الحكم - 00:05:18
والثالث اذا كان الامر قد شاع وانتشر لانه اذا قضى بعلمه في هذه الحال فلا تهمة. لأن الامر قد شاع وانتشر فمثلا لو تداعى رجالان في بيت كل واحد يقول هذا البيت - 00:05:41

وقد شاء ان البيت لاحدهما قد اشتهر في البلد ان البيت لفلان ابن فلان فحكم بناء على هذه الشهرة فحينئذ لا حرج فيه قال وحكم القاضي يرفع الخلاف وافتاء المفتى - 00:05:59

لا يرفع الخلاف لو كان هناك مسألة فيها خلاف بين العلماء وحكم فيها القاضي فان حكمه يرفع الخلاف ولا يقول احد القسمين المسألة فيها خلاف بخلاف فتوى المفتى من الفروق يقال يا شيخ انه - 00:06:16

حكم القاضي لا ينقض من الفرق يقال ان احسنت نعم ايضا هذا من الفروق ان حكم القاضي لا يجوز نقضه وفتوى المفتى يجوز نقضها الله الي قال رحمة الله ومن الفروق الصحيحة الفرق بين قسمة التراضي وقسمة الاجبار - 00:06:34
وان ما لا ضرر فيه ولا رد عوض ولا رد. احسن الله اليك ولا رد عوض يجبر الشريك اذا امتنع من القسمة. واما ما فيه ضرر او رد عوزظ فلا يجبر الممتنع - 00:06:55

ولكن الضرر يزال بالبيع او التأخير او المهاينة من الفروق الصحيحة الفرق بين قسمة التراضي وقسمة الاجبار. القسمة هي افراز ما لكل واحد من الشريكين افراز ما لكل واحد من الشريكين - 00:07:08

بحيث يكون الشيء مشاعا بينهما ومشتركا بينهما فيطلب احدهما او كلاهما القسمة في قسم القسمة نوعان قسمة تراض وقسمة اجبار
فما فيه ضرر او رد عوزظ القسمة فيه قسمة تراضي - 00:07:26

بمعنى انه لا يقسم الا برأضا الشريكين فمثلا لو كان هناك ارض بين شريكين وهي مختلفة من جهة الارتفاع والانخفاض ومن جهة كون بعضها يصلح للزراعة وبعضا لا يصلح للزراعة - 00:07:48

ومن جهة كون بعضها على طريق عام وآخر على طريق داخلي هنا لو قسمناها انصافا اذا كان انصافا بينهما لا يمكن تحقيق العدل
حينئذ نقول القسمة هنا قسمة تراضي فتقسم بينهما - 00:08:07

بالقيمة حينئذ تكون القسمة بالقيمة وقد يكون مثلا ارضا الف متر قد يكون نصيب احدهما سبع مئة متر والآخر ثلاث مئة متر لأن
الثلاثمائة متر تساوي البقية اما ما لا ضرر فيه ولا رد عوزظ فالقسمة فيه قسمة اجبار - 00:08:26

يعني ارض ارض مشتركة بين شخصين متساوية الاطراف وعلى اربع شوارع شارع من جهة الشمال عشرين متر ومن الجنوب
عشرين متر ومن الشرق عشرين متر ومن الغرب عشرين متر. حينئذ تقسم - 00:08:45

يقسم بالسوبي بينهما. فالقسمة قسمة جبار. ايضا اشتريا كيسا من من الرز بمئة ريال اراد ان يقتسم القسمة هنا قسمة اجبار لو لو امتنع
احدهما يجبر. لانه يمكن ان يقسم بلا بلا ظرر. هذا معنى قوله رحمة الله - 00:09:03

اما ما فيه ظرر او رد عوزظ فلا يجبر الممتنع ولكن الظرر يزال بالبيع او التأخير او المهاينة لو كانت الارض مثلا اه ليس متساوية.
حينئذ يقتسمانها بيعانها تبعا ويقتسمان الثمن - 00:09:23

او التأخير يؤخران او المهاينة. ومعنى المهاينة ان ينتفع بها هذا تارة وهذا تارة يعني مثلا قال اه ارض زراعية انت تزرعها سنة وانا
ازرعها سنة. نعم احسن الله اليك قال رحمة الله - 00:09:43

ومن الفروق الصحيحة بين البيع والاجارة ان البيعة واقع على الاعيان بمنافعها. والاجارة على المنافع ولا يصح بيع الحر ولا بيع
الوقت. طيب من الفروق بين البيع والاجارة البيع والجارة كلاهما يعني يشتراكان ويفترقان - 00:10:01

وذلك لأن العين العين تشتمل على رقبة ومنفعة البيت الان فيه رقبة ومنفعة البيع يقع على الرقبة وعلى المنفعة اما الاجارة فتقع على
المنفعة دون الرقبة ولهذا قال ان البيع واقع على الاعيان بمنافعها. فانت مثلا تبيع البيت بمنفعته - 00:10:21

الاجارة بيع للمنفعة يعني اصل البيت يكون لك لكنك ملكت هذا الشخص منفعته مدة من الزمن هذا هو الفرق بين البيع وبين الاجارة.

اذا الاجارة تقع على المنفعة والبيع يقع على الرقبة الاصل وعلى المنفعة - 00:10:48

احسن الله اليك قال رحمة الله ولا يصح بيع الحر ولا بيع الوقف من غير ضرورة. نعم. لا يصح بيع الحر انسان حر لا يجوز بيعه لأن البيع انما يقع على الرقيق - 00:11:09

لكن تصح اجراته الانسان يؤجر نفسه كذلك ايضا الوقف لا يجوز بيعه من غير ضرورة لكن تجوز اجراته. انسان او قف قال هذا هذا العقار وقف لله عز وجل لا يجوز ان يباع لأن بيعه تعطيل للوقف - 00:11:24

لكن يؤجر هذا ايضا من الفروق بين البيع وبين الاجارة قال رحمة الله والاجارة بخلاف ذلك والبيع يدخله الربا ربا الفضل. والاجارة لا يدخلها الربا فيصح استئجار حلي الذهب او الفضة بمثله او اقل او اكثر باجرة - 00:11:43

او غير مقبوسة. نعم. البيع يدخله الربا الفضل والاجارة لا يدخلها الربا فيصح استئجار حلي الذهب او الفضة بمثله او اقل او اكثر سواء كانت الاجرة مقبوسة او غير مقبوسة - 00:12:03

تقول مدرس شخص او امرأة ماذا ان تقول لامرأة أخرى؟ استأجرت منك هذا الحلي لمدة يوم تريد ان تلبسه يجوز حتى لو لم تعطها الاجرة الا فيما بعد. سواء اعطتها الاجرة قبل - 00:12:21

او بعد فلا يشترط التقابض وذلك لأن هذا ليس بيعا ليس تمليكا هذا مجرد انتفاع ثم يرجع الى صاحبه. اما البيع فلا بد فيه من التقابض فلا يصح ان يباع الذهب او الفضة - 00:12:38

الا بالقبض. لقول النبي صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير بالشعير والملح بالملح. مثلا بمثل يدا بيد سواء فمن زاد او استزاد فقد اربى - 00:12:56

لقاء رحمة الله ومن الفروق عند الاصحاب رحمة الله بين ايقاع طلقتين فاكثر بين المدخول بها وغير المدخول بها. ان العدد اذا وقع دفعه واحدة او في دفعات وفي دفعات مرتب بعضها بعض انه يقع العدد المذكور عليهما - 00:13:13

واذا كان بخلاف ذلك وقع بالمدخل بها العدد المذكور. وبانت غير المدخل بها بالطلقة الاولى. وصادفتها الطلقات الاخرى وقد بانت فلم يقعن عليها والالفاظ المتعددة التي ذكروها كلها تدخل تحت هذا الضابط. طيب من الفروق عند الاصحاب رحمة الله - 00:13:36

حين ايقاع طلقتين فاكثر بين المدخول بها وغير المدخل بها ان العدد اذا وقع دفعه واحدة او في دفعات مرتب بعضها بعض انه يقع العدد المذكور عليهما انسان مثلا تزوج امرأة - 00:13:56

تزوج امرأة ولم يدخل بها فقال لها انت طالق ثم طالق يقول انت طالق الطلقة الاولى تبين منه لماذا؟ لانه لا عدة عليها بينون الصغرى صورتوا المسألة لأن الله عز وجل يقول يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم المؤمنات - 00:14:16

ثم طلقوهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فهي ليس لها عدة فاذا قال انت طالق بانت لقدر طالق يقول هذا الطلاق وقع على باء - 00:14:43

على على امرأة ليست زوجة فلا يقع عليها طلاق بخلاف المدخل بها. فاذا قال انت طالق وقع عليها الطلاق صارت الرجعية والرجوعية زوجة يقع عليها الطلاق الثاني والثالث وهكذا يستثنى من ذلك بالنسبة للمدخل وغير المدخل بها اذا كان اذا كان الطلاق - 00:15:00

دفعه واحدة كان قال انت طالق ثلاثة انت طالق او انت طالق طلقة معها طلقة وفوقها طلقة وتحتها طلقة مثلا حينئذ يقع العدد اما اذا اتى بما يدل على التراخي - 00:15:24

انت طالق ثم طالق ثم طالق فانها تبين بال الاولى. ولهذا المؤلف رحمة الله يقول اذا كان بخلاف ذلك وقع بالمدخل بها العدد المذكور وبانت غير المدخل بها بالطلقة الاولى. هذا اذا كان الطلاق مرتبا - 00:15:44

وصادفتها الطلقات الاخر وقد بانت فلم يقعن عليها اما اذا كان اللفظ لا نعم اذا كان اللفظ يدل على الطلاق دفعه واحدة فانه يقع العدد.

نعم من البينونة انقطعت عنه انقطعت سيرتها من البينونة وهو القطع - 00:16:01

كان الشيء ينقطع اذا خلاص ما له علاقة فيه البينونة نوعاً البينونة الكبرى وبينونة الصغرى والطلاق من حيث البينونة سبق لها ان الطلاق من حيث يعینون على اقسام ثلاثة القسم الاول ما تبينه ما تبين به المرأة - 00:16:26

بينونة كبرى بحيث لا تحل لمطلقها الا بعد زوج وهو ما استكملا به العدد استقبل به العدد في قول الله عز وجل الطلاق مرتان ثم قال فان طلاقها يعني الثالثة - 00:16:43

فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره والثاني من البينونة بينونة الصغرى بحيث لا تحل لمطلقها الا بعد عقد وذلك فيما اذا طلاقها جعلها صور من صوره لو طلاقها طلاقة - 00:17:02

ثم فرغت من العدة حينئذ لا رجعة له عليها الصغرى اذا اراد ان يرجع اليها لابد من عقد جديد والثالث ما لا تبين به المرأة وهو اذا طلاق دون نهاية - 00:17:25

عدده وراجعاها في العدة احسن الله اليك قال رحمة الله ومن الفروق المهمة نفع التأويلات في الايمان وعدم نفعها فاتفقوا على نفعها نفعها للمظلوم والمحتج اليها وعلى عدم نفعها للظالم - 00:17:41

واختلفوا في نفعها لغير الظالم الذي لا يحتاج اليها المشهورة عند الاصحاب نفعها عند شيخ الاسلام لا تنفعه في هذه الحال لانها تشبه التدليس وتهتم الكذب وتسيء ظنون الناس باصحابها والله اعلم - 00:18:00

يقول من الفروق المهمة نفع التأويلات جمع تأويل والتأويل صرف الكلام عن ظاهره والتأويل والتعریض والتوریة الفاظ متقاربة ومعناها ان يتكلم الانسان بكلام لا يريده به الظاهر وانما يريده به امراً خفياً قد ابطله في نفسه - 00:18:17

قد ابطله في نفسه والتأويل او المعرض او الموري لا يخلو من ثلاث حالات الحالة الاولى ان يكون ظالماً التوریة والتأويل في حقه كما لو طالبه شخص بدرارهم وعند القاضي - 00:18:49

طلب منه القاضي ان يحلف فقال والله ما له عندي شيء ونوى بماه الذي القاضي يفهم النفي وهو يريد يقول انا ما كذبت ما له عندي شيء يعني انا اقصد الذي له عندي شيء - 00:19:20

والقاضي سيفهم النفي يعني ما له عندي شيء فهذا حرام والحال الثاني ان يكون الانسان مظلوماً او يخشى ذلك فلا حرج ان يتأنى لانه يدفع عن نفسه الظلم يدفع عن نفسه الظلم - 00:19:36

ولهذا قال الامام احمد رحمة الله في المعارض مندوحة عن الكذب والحال الثالثة الا يكون ضارباً ولا مظلوماً لا يكون ظالماً ولا مظلوماً فان احتاج الى ذلك فلا حرج وان لم يحتج الى ذلك - 00:19:59

مظاهر كلام الاصحاب رحمة الله الجواز والقول الثاني انه لا يجوز وهذا الذي اختاره شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله ان الانسان اذا لم يكن في حاجة الى التأويل فانه لا يجوز - 00:20:25

لان الناس لو علموا باطن امره وحاله لم يصدقواه ابداً واما كان يتأنى في كل شيء يقول هل ذهبت الى فلان؟ يقول نعم ذهبت اليه يقصد العام الماضي هل فعلت كذا؟ نعم فعلت - 00:20:45

ويقصد مثلاً في وقت اخر ونحو ذلك هذا محرم لان الناس لو علموا به لو علموا بهذا بحاله لم يصدقواه ولو فتح الباب ايضاً ما كان هناك كذب. كان كل انسان يتأنى - 00:21:03

هل صليت مع الجماعة؟ صليت العصر مع الجماعة؟ نعم صليت العصر الحمد لله خلف الامام ويقصد امس او週末 في هذا الاشكال ولهذا الشيخ الاسلام رحمة الله يقول توهם تشبه التدليس وتهتم الكذب وتسيء ظنون الناس باصحابها. لانهم اذا علموا انه يتأنى لا يصدقونه ابداً - 00:21:21

فتبيين الان ان التأويل اما ان يكون من ظالم او مظلوم او من لا ظالم ولا مظلوم الظالم لا يجوز. والمظلوم يجوز بل قد يجب واما من لم يكن ظالماً ولا مظلوماً ان احتاج الى ذلك - 00:21:45

كما لو خشي ان يترب مفسدة على ذلك وتأول فلا حرج واما اذا لم يحتج الى ذلك المؤلف رحمة الله يقول ذكر عن شيخ الاسلام انه

محرم ولا يجوز وهذا هو الاقرب والله اعلم. نعم - 00:22:02

قال رحمة الله من الفروق الصحيحة التفريق بينما له حق بين من له حق سببه ظاهر كالظيف والزوجة للنفقة فله ان يأخذ من مال صاحبه اذا امتنع من الواجب لانه لا ينسب الى خيانة. وبينما اذا كان السبب غير ظاهر. فلا يحل له الاخذ من ماله لانه ينسب الى الخيانة - 00:22:21

نعم هي سبقت المسألة وهي مسألة الظفر هل يجوز للانسان ان يأخذ او لا وصورة المسألة ان يكون الانسان له حق على اخر ولا يمكن من اخذ حقه بمعنى ان الاخر - 00:22:46

يجده او ينقله او نحو ذلك فاذا قدر على شيء من ما له فهل يجوز له الاخذ او لا ذكرنا ان فيها خلافا وان القول الراجح جواز الاخذ في حالين - 00:23:04

الحالة الاولى اذا وجد عين والحالة الثانية اذا كان سبب الحق ظاهرا لان الاخذ لا ينسب الى الخيانة فمن ذلك الزوجة اخذ الزوجة مما لزوجها لو اخذت يجوز لان اخذها لا ينسب الى الخيانة - 00:23:20

لان السبب ظاهر وهو الزوجية. كذلك الضيف ونحوه. نعم قال رحمة الله ومن الفروق الصحيحة اسقاط الصلاة والصيام والحج عن غير المكلف من الصغير والمحجون بعدم التكليف الذي هو شرط للتكاليف التي هذه العبادات امها - 00:23:39

وايجاد الزكاة عليهم وكذا الكفارات لانها من الحقوق المالية التي يستوي فيها من له قدرة مالية من مكلف وغيره هذا ايجاب الضمان على المكلفين وغير المكلفين في اتفاقات النفوس والاموال - 00:24:02

لربط الحكم بسببه الموجب للضمان من الفروق الصحيحة اسقاط الصلاة يعني اسقاط وجوب الصلاة بل اسقاط وجوبها وصحتها ايضا اذا كان غير اذا كان غير مميز اسقاط الصلاة والصيام والحج عن غير المكلف من الصغير والمحجون - 00:24:19

الصغير لا تجب عليه الصلاة والمحجون ايضا لا تجب عليه الصلاة لعدم التكليف فلو تركها لم يأثم لكن اذا كان الصبي مميزا فان الواجب على وليه ان يأمره بها فيأمره بالصلاه - 00:24:39

ويأمره بالصيام اذا اطلاه اما الصلاة فلقول الرسول صلى الله عليه وسلم مروا اولادكم بالصلاه لسبع واضربوهم عليها بعشر وفرجوا بينهم في المضاجع واما الصيام فاقتداء بالسلف الصالح رحمهم الله - 00:25:00

فانهم كانوا يصومون صبيانهم لاجل ان ترتاب انفسهم وتعتاد ذلك اما بالنسبة للحج فلا يؤمر به ولا يطالب لانه سنة بالنسبة له ولو حج لم ينفعه. بل اذا بلغ يلزمها ان يحج مرة اخرى - 00:25:22

قال المؤلف رحمة الله اه وايجاد الزكاة عليهم وكذا الكفارات. الزكاة يجب على الصبي والمحجون فتوجب على غير المكلف مطلقا لماذا؟ لانها تجب في المال عينه ولهذا قال الله عز وجل والذين في اموالهم حق معلوم - 00:25:44

وقال عليه الصلاة والسلام في حديث ابن عباس لما بعث معاذ الى اليمن اعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة في اموالهم الزكاة تجب في عين المال ولها تعلق في الذمة - 00:26:12

ولان اطماء الفقراء تتعلق بها ولهذا وجبت قال رحمة الله وكذا الكفارات يعني تجب على غير المكلف وهذا مسألة ايضا محل خلاف والصحيح ان الكفارة لا تجب على غير المكلف - 00:26:29

ونحوها كالغدية ونحوها لا تجب على غير المكلف لان الحكمة من ايجاب الكفارات هي رفع ما حصل من الاثم الكفارة شرعت لماذا رفع ما حصل من الاثم وغير المكلف هل يأثم او لا؟ لا يأثم - 00:26:50

اذا لا تجب عليه الكفارة واما ايجاب الزكاة فلان الزكاة حق للفقراء. فيها حق لله وحق للفقراء لكن لمن لاما كانت اطماء الفقراء تتعلق بها وجبت نعم قال ويشبه هذا ايجاب الظمان على المكلفين وغير المكلفين في اتفاق النفوس والاموال - 00:27:11

حقوق الادميين حقوق الادميين وما يتعلق بها من اتفاق مضمون مطلقا سواء كان المتفق لها مكلفا ام غير مكلف سواء كان المتفق لها مكلفا ام غير مكلف بخلاف حقوق الله فانه يفرق فيها بين المكلف وغيره لكن حقوق الادميين - 00:27:39

يستوي فيها المكلف وغير المكلف لانها مبنية على المشاحة والمزايمة يضمنها مطلقا ما لم يسلطهم عليها. يعني ما لم يسلط ما له ما

لم يسلط هذا المخالف على ماله اذا كان غير مكلف - 00:28:03

فمثلا لو دافع ماله الى صبي واتلفه ولا ضمان على الصبي لماذا؟ نقول لانه هو الذي سلطه على اطلاقه لكن لو ان الصبي ابتدأ ابتداء فعليه الظمان او على ولي الظمان - 00:28:26

رحمه الله من الفروق الصحيحة ان القدرة على التكسب هنا يمنع صاحبه اخذ يمنع صاحبه اخذ الزكاة لحاجته يوجب عليه فيه قضاء الدين والنفقات الواجبة لان الواجب قد تقرر عليه ولا سبيل الى ادائه الا بالاكتساب المقدر عليه - 00:28:43

وليس ذلك بمعنى يوجب الحج لانه مما لا يتم الوجوب الا به. والاول مما لا يتم الواجب الا به فرق بين الامرين. نعم اه يقول لنا ان القدرة على التكسب غنى يمنع صاحبه اخذ الزكاة لحاجته - 00:29:08

واذا كان الانسان اذا كان قادرا على التكسب فلا يجوز له ان يأخذ زكاة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم للرجلين ان شئتما اعطيتكم ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب - 00:29:24

الانسان الذي يستطيع الكسب لا يجوز له ان يأخذ الزكاة والا لو فتح الباب لكان الانسان يجلس في بيته ويأخذ ماذا الزكاة من عنده صنعة او عنده عمل ويتمكن من الكسب - 00:29:43

فحينئذ لا يجب عليه ان يحتسب ينفق على نفسه ومن تلزمته نفقة ولا يجوز ان يأخذ الزكاة ويكون عالة على على غيره لا الغاء الغد شيء اخر. قال ويوجب عليه فيه قضاء الدين والنفقات - 00:29:59

يعني اذا اذا كان عليه دين اذا كان عليه دين ويقدر على التكسب يجب ان يتكتب ويقضي الدين لكن لو فرض انه يتكتب ولكن ما يحصله من مال لا يفي بقضاء دينه. حينئذ يأخذ - 00:30:20

من الزكاة وفاء للدين قال رحمة الله لان الواجب قد تقرر عليه ولا سبيل الى ادائه الا بالاكتساب لان مثلا اذا كان عنده زوجة وولد يجب عليه ان ينفق عليهما - 00:30:36

اذا كان عليه دين يجب عليه ان يوفي هذا الدين والقاعدة ان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب يقول المؤلف رحمة الله وليس وليس ذلك بمعنى بمعنى يوجب الحج - 00:30:52

يعني انسان مثلا فقير هل نوجب عليه ان يتكتب لاجل ان يكون عنده مال ليحج به وهل نوجب عليه ان يتكتب لاجل ان يكون عنده مال يذكره الجواب لا لان هذا من باب ما لا يتم الواجب الا به - 00:31:10

هنا قاعدتان. القاعدة الاولى ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب والثانية ما لا يتم الواجب الا به فليس بواجب فلا يجب على الانسان ان يحصل مالا لاجل ان يذكر - 00:31:32

لان الزكاة اوجبها الله لمن عنده مال. الذي عنده ليس عنده مال لا نقول اكتسب حتى تخرج زكاة كل سنة فما دام انه ليس عنده مال فلا تجب عليه الزكاة - 00:31:50

ولا يجب عليه ان يتكتب لاجل ان يخرج الزكاة وهكذا بالنسبة للحج. ولهذا قال فرق بين الامرين يعني بينما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وبينما لا يتم الواجب الا به فليس بواجب - 00:32:02

احسن الله اليك قال رحمة الله من الفروق الصحيحة ان العبد المملوك اذا كان للتجارة تجب فيه زكاة تجب فيه زكاة الفطر وزكاة المال في وجود السببين الملك هو الغلط فيه - 00:32:22

بعد نقطة دقيقة فتحة يمكن الخبر تحطها فتحة ولا يطلع ابتداء ان الفروق من الفروق الصحيحة ان العبد المملوك اذا كان للتجارة يعني انسان عنده عبد يملك عبدا ويتجزء به - 00:32:41

يقتجب فيه زكاة الفطر وزكاة المال وزكاة الفطر يخرجها الانسان عن نفسه وعن وعن من يمونه وتجب فيه زكاة المال لانه عروض تجارة عروض تجارة - 00:33:17

واضح الانسان عنده عبد يتجزء به يعني يبيع ويشتري عنده عبد يبيع فيهم ويشتري اذا جاء وقت زكاة الفطر اخر رمضان يخرج عنهم صدقة الفطر لانها تجب على كل مسلم ذكر او اثنى حز او عبد - 00:33:34

وهم لا يملكون ما الذي يخرجه عنهم؟ من تلزمه نفقته طيب ايضا تجب زكاة المال اذا حال الحوض وعنه هؤلاء الاعبد يقومهم ويخرجوا زكاتهم لا تجب في الغلة لكن هذا لا هو يبيع ويشتري. لأنها سيارات - 00:33:53

رحمه الله لوجود السببين الملك لا تجب صدقة الفطر والتجارة فيذكر زكاة تجارة احسن الله اليك قال رحمه الله والذي لغير التجارة تجب فيه زكاة الفطر وحدها. نعم اذا كان عنده عبد - 00:34:19

يستخدمه نخدمه ونحو ذلك يجب عليه ان يخرج زكاة الفطر فقط لا يخرج زكاة التجارة لانه لم يعد للتجارة رحمه الله والذي لغير التجارة تجب فيه زكاة الفطر وحدها. الانفراد سبب الملك وحده - 00:34:39

وهكذا كل حكم له سببان فاكثر مستقلان اذا وجد ترتب عليهم مقتضاهما. نعم. فقد يوجد في الانسان اكثر من سبب يستحق به فمثلا الاصناف الثمانية قد يجتمع في الانسان ثلاثة او اصاف منها قد يكون فقيرا - 00:35:00

وقد يكون غالبا وقد يكون في في سبيل الله مجاهد فيعطي لي هذا وهذا رحمه الله قال رحمه الله وهكذا كل حكم له سببان فاكثر مستقلان. اذا و جدا ترتب عليهم مقتضاهما. واذا انفرد احدهما ترتب عليه - 00:35:20

حكمه الذي يوجد فيه سببان فاكثر من الاسباب. التي يستحق بها الالخذ من الذي التي يستحق بها الالخذ من الزكوات او الوقوف او الوصايا او يجب عليه في كل منها واجب والله اعلم. وهذا قد يوجد ايضا في الارث - 00:35:45

تزوج بنت عمها ثم ماتت الان وجد فيه سببا يرث بالزوجية والعصوبة فله بالزوجية النصف والباقي يأخذ بالعصوبة قال رحمه الله ومن الفروق عند الاصحاب في مسائل الاشتباه فتارة امروه باجتناب الجميع كما اذا اشتبه ماء نجس - 00:36:04

كما اذا اشتبه ماء نجس بظهور او ماء مباح بمحرم للطهارة تارة امروه بالتحري وترجح ما يظنه مباحا كما كما اذا اشتبه الماء ان المذكوران عند الاضطرار الى الشرب وكما اشتبهت القبلة على المسافر وحده - 00:36:32

وتارة امروه بسلوك طريق الاحتياط في الثياب المشتبه الثياب المشتبه نجسها او محرمها بظاهرها او مباحها او مباحها نجسها او محرمها بظاهرها في الثياب المشتبه نجسها ومحرمها بظاهرها او مباحها - 00:36:51

اختار الشیخ فيها التحری و اذا اشتبه على المصلي وشك فيه طیب يقول من الفروق عند الاصحاب في مسائل الاشتباه فتارة امروه باجتناب الجميع كما لو اشتبه ماء نجس بظهور او مباح بمحرم - 00:37:15

في هذه الحالة يقول لا يتحرى انسان عنده اماء احدهما فيه ماء طهور والآخر فيه ماء نجس لا يتحرى بل يجب اجتناب الجميع على المذهب ايضا اماء فيه ماء مباح واناء اخر فيه ماء محرم - 00:37:30

لا يجوز التحری بل يجب ان يجتنب الجميع انما التحری عندهم لو اشتبه طهور وظاهر طهور وظاهر لان الطاهر يجوز استعماله في هذه الحالة يتحرى اما نجس ومحرم لا يجوز لان النجس لا يجوز استعماله. قال وتارة امروه بالتحري - 00:37:48

ما مثلنا وترجح ما بالتحري وترجح ما يظنه مباحا كما اذا اشتبه الماء ان المذكوران عند الاضطرار للشرب. لو اضطر عنده ماء نجس وماء طهور لا يتحرى للضرورة هنا ليس للوضوء وانما للشرب - 00:38:14

وهذا في الواقع لا يتأتى على القول الراجح لا يتأتى على القول الراجح. لانه اذا كان هناك ماء طهور وماء نجس على المشهور بالمذهب يمكن الاشتباه فيهما لماذا؟ لان الماء اذا كان اقل من قلتين وسقطت فيه نجاسة - 00:38:36

نجلس بمجرد الملاقة فلا تفرق بين هذا لكن اذا قلنا بالقول الراجح وان الماء ان الاصل في الماء الطهورية وانه لا يحكم بنجاسته الا اذا تغير لونه او طعمه او ريحه - 00:38:55

فحين اذ سيعرف النجس. اذا رأى هذا المتغير او رائحة هذا المتغير او لون هذا المتغير علم انه هو النجس قال وكما اذا اشتبه اشتبهت القبلة على المسافر وحده فحينئذ يتحرى فما غالب على ظنه انه جهة القبلة - 00:39:12

فانه يصلي حتى لو تبين فيما بعد انه صلی لغير القبلة وصلاته صحيحة فلو اجتهد المسافر او من في البر على قبلة واجتهد وصلنا الى جهة معينة وبعد ان فرغ من صلاته تبين له ان القبلة في الجهة الاخرى - 00:39:34

او اخبره ثقة بيقين ان القبلة في الجهة الاخرى حينئذ في هذه الحال نقول الصلاة صحيحة صلاته صحيحة قال رحمه الله وتارة

امروه بسلوك طريق الاحتياط في الثياب المشتبه في الثياب المشتبه نجسها او محرمها بظاهرها او مباحها - [00:39:59](#)

يسلك طريق الاحتياط وذلك بان يصلى في كل ثوب في عدد النجس مثاله انسان عنده عشرة اثواب عنده عشرة اثواب احدها نجس بعد هذى الاثواب نجس في هذا الحال يصلى بعد نجس ويزيد صلاة - [00:40:25](#)

يصلى بعد النجس ويزيد صلاته. لو كانت الثياب النجسة واحد فقط كم يصلى؟ يصلى صلاتين اذا صلى في ثوبين تيقن ان احدى صلاتيه بثوب طاهر طيب عنده ثلاثة اثواب نجسة - [00:40:50](#)

يصلى كم؟ اربعة اذا صلى في الاول اذا صلى في الاول يحتمل انه هو النجس والثاني يحتمل هو النجس والثالث يحتمل ان هو النجس. طيب صلى في الرابع؟ نقول يقينا - [00:41:05](#)

احد هذه الصلوات كانت مثوا طاهر طيب هذا هو المشهور بالمذهب قال واختار الشيخ فيها الشيخ يعني الشيخ شيخ الاسلام والمتاخيرون اصحاب الامام احمد اذا قالوا الشيخ من صاحب الفروع - [00:41:18](#)

من من صاحب الفروع الى وقتنا الحاضر اذا قال الشيخ المراد شيخ الاسلام ابن تيمية واما من من قبل صاحب الفروع اذا قالوا الشيخ المراد به الموفق رحمة الله يقول واختار الشيخ فيها التحرى - [00:41:36](#)

يعني ينظر ما الذي يغلب على ظنه؟ هل هذا الثوب هو الطاهر او النجس؟ هل هذا الماء هو الطاهر او النجس وهذا هو الصحيح. الصحيح ان ان جميع مسائل الاشتباه يتحرى فيها - [00:41:54](#)

كما غالب على ظنه انه هو الطاهر او الطهور فانه يعمل بغلبة ظنه ولا شيء عليه. نعم لماذا هذا التحرى يعني ينظر مثل الثوب هذا يشوف يقلب فيه ما رأى فيه شيء - [00:42:11](#)

الثوب الاخر رأى فيه كان بقعة نحو ذلك واضحة النجاسة على الثوب واضحة وجد هذا على بقعة وهذا على بقعة لكن البقعة هذه فيها رائحة احسن الله لقاء رحمة الله - [00:42:39](#)

واختار الشيخ فيها التحرى واذا اشتبه على المصلي وشك في عدد ركعات او الطوافات او نحوها بنى على الاقل وهو اليقين ولو غالب على ظنه الاكثر خلافا لشيخ الاسلام فانه يبني عنده على غالب ظنه. نعم - [00:42:57](#)

اختار الشيخ فيها التحرى يعني فيما سبق. واذا اشتبه على المصلي وشك في عدد الركعات او الطوافات ونحوها بنى على الاقل وهو اليقين هذى قاعدة المذهب ان الانسان اذا شك - [00:43:12](#)

يبني على اليقين واليقين هو الاقل فمثلا انسان يصلى صلاة رباعية وفي احدى الركعات شك هل هي الثالثة او الرابعة فيجعلها الثالثة اجعله الثالث اليقين وهو الاقل لماذا؟ لأن الاصل انه لم يأتي بالرابعة - [00:43:25](#)

كذلك ايضا يطوف بالبيت وشك. هل هذا الشوط الخامس او الرابع؟ يجعله الرابع اليقين هو على الاقل واختار شيخ الاسلام رحمة الله انه يعمل بغلبة الظن يعمل بغلبة الظن فينظر - [00:43:52](#)

وما غالب على ظنه عمل به فمثلا لو كان في رباعية وشك هل هي الثالثة او الرابعة وغلب على ظنه انها الرابعة يعمل بذلك غالب على ظنه انها الثالثة يعمل بذلك - [00:44:11](#)

ويدل عليه حديث ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا شك احدكم في صلاته فلم يدرى كم صلى اثلاثا او اربعا فليطرح الشك ولينبني على ما استيقن - [00:44:26](#)

هذى رواية وفي رواية اخرى اذا شك احدكم في صلاته فلم يدرى كم صلى ثلاثا او اربعا فليطرح الشك قال نعم فليطرح الشك حديث نسيته في التحرى فلينظر ما يغلب على ظنه ويعمل به - [00:44:40](#)

المهم ان انه في آحال الشك اذا لم يكن عنده غلبة ظن يبني على ما اليقين اذا كان عنده غلبة ظن فانه يعمل بغلبة الظن نعم في حديث ابن مسعود - [00:45:00](#)

اذا شك احدكم في صلاته فلم يدرى كم صلى اثلاثا او اربعا فليتحرى الصواب هذا لفظ الحديث فليتحرى الصواب ومعنى التحرى يعني ينظر ما يغلب على الحديث ورد بلفظين اللفظ الاول اذا شك احدكم في صلاته فلم يدرى كم صلى ثلاثا او اربعا فليطرح الشك

وليبني على ما استيقظ - 00:45:19

هذا اذا لم يكن عنده غلبة ظن يبني على اليقين الحديث الاخر فليتحرى الصواب ثم ليبني عليه هذا اذا كان عنده غلبة طلب الظن نعم لقاء رحمة الله واذا اشتبه على الانسان كم ترك من صلاة او صيام واجب فعليه الاحتياط وان يبرئ ذمته فيؤدي ما به - 00:45:42
ما به يتيقن براءتها في قلبي يؤدي ما به يتيقن رحمة الله وان يبرأ ذمته فيؤدي ما به يتيقن براءتها. لانه واجب مستقر عليه فلا يخرج من العهدة الا بيقين. بخلاف الامور التي يشتبه على العبد هل وجبت عليه ام لا؟ فالاصل عدم الوجوب. ولو سلك العبد -

00:46:09

الاحتياط كان حسنا طيب اذا اشتبه على الانسان كم ترك من صلاة؟ انسان ترك صلوات للمريض في المستشفى ونحوه وترك صلوات ولا شك ان ترك الصلاة خطأ لكنه هذا تركه جهلا يعني كان في المستشفى - 00:46:46

ورأى نفسه ان عليه نجاسة او انه لا يستطيع الاستقبال فاجتهد فترك الصلاة مثلا اياما ولكن لا يدرى كم صلاة. يقول تم انا لا اعلم هل تركت الصلاة لمدة يوم او يومين؟ هل الصلوات التي تركتها عشر صلوات ام ماذا - 00:47:06
فنقول في هذه الحال علي يرحمك الله. عليه ان يحتاط ينظر ما يغلب على ظنه اولا ويحتاط فاذا قال المثل يغلب على ظنه انها عشر ذ صلاة مثلا وان يبرأ ذمته فيؤدي ما - 00:47:24

به يتيقن براءتها كذلك ايضا بالنسبة للصيام لو افطر من رمضان اياما ولا يعرف عددها في هذه الحال ايضا نقول اعمل بالاحتياط يعمل بالاحتياط ربما خمسة او ستة اجعلها ستة - 00:47:44

حتى تخرج من العهدة اليقين قال لانه واجب مستقر عليه فلا يخرج من العهدة الا بيقين بخلاف الامور التي يشتبه قال العبد هل وجبت عليه ام لا يعني يعني شك هل هذا الشيء واجب علي او ليس بواجب علي؟ نقول الاصل عدم - 00:48:06
الوجوب الى القلب في الاصل وعدم وجوب. ولو سلك العبد طريق الاحتياط كان حسنا اه نعم يقول فلا يخرج من عود بيقين بخلاف الامور التي يجتمع العبد هل وجبت عليه ام لا؟ مثلا لو بلغ - 00:48:31

آآ شك اشتبه عليه هل وجبت عليه هذه هذا الامر قبل البلوغ او بعد البلوغ الاصل عدم الوجوب احسن الله اليك قال رحمة الله واذا اشتبه هل طلاق او لا او هل طلاق واحدة او اكثرا بنى على العصمة ايضا من هذه نعم - 00:48:51

فلا يخرجون عهدة الا بيقين بخلاف الامور التي يشتبه على العبد هل وجبت عليه ام لا؟ يعني مثل لو صلى لو وبعد الصلاة اه اشتبه عليه هل اتى بالتسبيح في الركوع والسجود - 00:49:14

او لم يأتي بذلك يقول هنا لا يلتفت الى ذلك كما تقدم لماذا ايضا؟ تقول لانه شك في سبب وجوب سجود السهو. والاصل عدم وجود السبب الا اذا كان الشك قويا فحين اذ كما قال المؤلف - 00:49:32

يعمل سبيل الاحتياط سمه لقاء رحمة الله واذا اشتبه هل طلاق او لا او هل طلاق واحدة او اكثرا بنى على العصمة وانه لم يطلق اذا شك في الطلاق وعلى الاقل اذا شك في العدد - 00:49:49

وعلى عدم وجود الشرط الذي علق عليه اذا شك في وجوده. لان لان الاصل في ذلك كله ثبوت الزوجية حتى يوجد حتى يوجد يقين يزيلها او يزيل بعضها. وكثير من المشتبهات تعود الى القاعدة المشهورة وهي الاصل بقاء ما كان على ما كان - 00:50:07
انه لا يرفع الشك انه لا يرفع شك الا ولو اليقين. وانه لا يرفع وهي الاصل بقاء ما كان على ما كان. وانه لا يرفع الشك واليقين لا فيه غلط - 00:50:28

اه يقول وهي الاصل بقاء ما كان على ما كان. وانه لا يرفع الشك اليقين وانه لا يرفع الشك اليقين الشك ده شك الانسان وكان لهدا هذه المسألة التي شك فيها اصل - 00:50:55

هذا الشكل يرفع اليقين. مثلا هالشك هل طلاق زوجته او لا بقاء النكاح يقين النكاح يقين. اذا نقول هذا الشك لا يزيل يقول الموالد رحمة الله اذا اشتبه هل طلاق زوجته او لا؟ شك الاشتباه بمعنى هنا بمعنى الشك - 00:51:17
والشك في الطلاق له خمس سور الصورة الاولى الشك في اصل الطلاق والصورة الثانية الشك في عدد الطلاق والصورة الثالثة الشك

في الشك في وجود الشرط الطلاق الصورة الرابعة الشك في حصول - 00:51:38

الشرط وتحقيقه وقوع الشرط الفرق بين الاول والثالث الثالث والرابع ان الثالث الشك في لاحسن نقول الشك في كونه معلقا بشرط الاولاد والثالث الشك في حصوله ووقوعه والخامس الشك في عين المطلقة - 00:52:09

اما الاول وهو الشك في اصل الطلاق. فاذا شك هل طلق او لم يطلق والاصل عدم الطلاق ثانيا الصورة الثانية لا شك في عدد الطلاق هل طلق واحدة او اثنين - 00:52:34

ونقول هنا الاصل انها واحدة لان ما زاد عليها مشقوق الثالث الشك في كونه الطلاق منجزا او معلقا. يعني يقول انا طلقت متيقن اني طلقت طلقة ولكن هل علقتها بشرط او كان الطلاق منجزا - 00:52:54

الاصل عدم التعليق وانه منجس الصورة الرابعة الشك في حصول الشرط المعلق عليه قال انا قد طلقت زوجتي طلاقا معلقا وشككت هل حصل الشرط فيقع الطلاق او لم يحصل فلا يقع - 00:53:16

الاصل عدم وقوع الشرط الصورة الخامسة الشك في عين المطلقة كما لو كان له زوجتان وطلق احداهما وشك هل هي فلانة او فلانة فحينئذ تخرج احداهما بقرعة - 00:53:38

تخرج احداهما بقرعة ان تيقن الطلاق ولكن شك هل هي فلانة او فلانة فاذا خرجمت بقرعة فانها تكون هي المطلقة ثم فيما بعد كما سبق لنا لو تبين له ان المطلقة - 00:54:09

غير التي خرجمت لها القرعة يفارق من معه ويسترد التي فارقها ما لم تكن القرعة بحكم ما لم تتزوج او تكون القرعة بحكم حاكم كما سبق لنا يقول اذا اشتبه هل طلق او لا - 00:54:27

الاصل عدم. او هل طلق واحدة او اكثر بمن على العصمة؟ لان الاصل بقاء عصمة النكاح وانه لم يطلق اذا شك في نفس الطلاق وعلى الاقل اذا شك في العدد وعلى عدم وجود الشرط الذي علق عليه اذا شك في وجوبه - 00:54:53

لان الاصل في ذلك كله ثبوت الزوجية حتى يوجد يقين يزيلها او يزيل بعضها وكثير من المشتبهات نعود الى القاعدة المشهورة وهي الاصل بقاء ما كان على ما كان - 00:55:09

الاصل بقاء ما كان على ما كان وانه لا يرفع الشك اليقين تيقن الانسان وجوده فالاصل انه باق الله اعلم من غير ما تقول بيه لا تحل له الا بعد زوج. اذا يقول انت طالق ثالثا - 00:55:26

00:56:05 -